الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/444
8 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٧ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ (A/51/515/Add.3). ويقدم أيضا معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وإسقاطات التدفق النقدي لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

ثانيا - استعراض عام

٢ - قدم الأمين العام، منذ التقرير الأخير عن هذا الموضوع، خطته للإصلاح المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ وأعلن مانح من القطاع الخاص عن نيته التبرع بمبلغ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات إلى الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة. ولا ينطوي أي تطور من هذه التطورات على احتمال مباشر، حتى في حالة التبرع البالغ بليون دولار، بتخفيف الحالة المالية الحرجة للمنظمة. وتسبب في هذه الحالة أساسا تأخر الدول الأعضاء في سداد اشتراكاتها المقررة أو عدم سدادها.

٣ - وأصبح التأخر في سداد الاشتراكات المقررة وعدم سدادها ممارسة متكررة لدول أعضاء عديدة. وكنتيجة لذلك، تتسم الحالة المالية للمنظمة اليوم باستمرار معدلات المتأخرات بالأرقام المطلقة؛ وتزايد معدلات المتأخرات بالأرقام النسبية؛ واستمرار أوجه النقص واستدامة حالات العجز النقدي في الميزانية العادية من وقت لآخر؛ والاقتراض من الأموال السائلة لحفظ السلام لأغراض الميزانية العادية لفترات مطولة وبمعدلات متزايدة؛ واستمرار معدلات الديون المستحقة للدول الأعضاء لقاء القوات والمعدات. وكل حالة من هذه الحالات تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وإذا ما أُخذت في مجملها فإنها تقوض الاستقرار والسيولة.

ثالثا - الأنصبة المقررة غير المسددة

٤ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع مبالغ الأنصبة المقررة غير المسددة ٢,٤١٦ بليون دولار، تشمل الأنصبة المقررة للميزانية العادية وحفظ السلام والمحكمتين الدوليتين. وبالنسبة لحفظ السلام، فإن المعدلات زادت إلى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٢، وبالنسبة للميزانية العادية فإنها تتزايد، وظهرت أيضا متأخرات متزايدة بالنسبة للمحكمتين الدوليتين، بالرغم من أن الأرقام المتعلقة بالحالة الأخيرة صغيرة نسبيا.

٥ - وفي مقابل الأنصبة المقررة غير المسددة المبالغ مجموعها ٢,٤١٦ بليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فإن الأنصبة المقررة المصدرة بلغ مجموعها ٢,٢٦ بليون دولار. وتتجاوز الأنصبة المقررة غير المسددة بذلك الأنصبة المقررة للسنة الحالية بنسبة ١,٠٧ إلى ١. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، على العكس، فإن نسبة الاشتراكات غير المسددة إلى الأنصبة المقررة للسنة الحالية بلغت ٠,٧٩ فقط، بينما كانت ٠,٦١ فقط في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. وكلما تزايدت النسبة تزايد مقدار عدم السيولة المالية. ويعتبر هذا التدهور النسبي مقياسا آخر للحالة المالية الخطيرة للمنظمة، بالرغم من أنه كان ينبغي أن يكون هناك بعض التحسن في الأسابيع المقبلة نظرا لتلقي مدفوعات فيما يتعلق بالأنصبة المقررة لحفظ السلام الصادرة في تموز/يوليه وآب/أغسطس .

٦ - والمساهم الرئيسي مسؤول عن ٦٠ في المائة من جميع المبالغ المستحقة للمنظمة. والمساهمون الرئيسيون الآخرون التاليون الـ ١٤ مسؤولون عن ٢٨ في المائة مع أن معظم المبلغ مستحق على دولتين من الأعضاء ويستحق على الدول الأعضاء الأخرى ١٢ في المائة من إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة. وفي حين أن المساهم الرئيسي مسؤول عن الجزء الأكبر من الأنصبة المقررة غير المسددة، فإن دول أعضاء عديدة تساهم أيضا في إجمالي المبلغ غير المسدد. وقد سددت ٧ دول أعضاء فقط بالكامل حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٧ - وتثير الحالة المتعلقة بمتأخرات الميزانية العادية قلقا شديدا أيضا. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها المقررة كاملة، لعام ١٩٩٧ وجميع الأعوام السابقة، ٨٩ دولة. وهو وضع يفضل الوضع القائم منذ ثلاث سنوات، حينما بلغ عدد الدول الأعضاء المسددة لاشتراكاتها الكاملة ٦٦ دولة، وإن لم يشارف درجة التحسن الحاصل في العام الماضي حينما بلغ عدد الدول المسددة لاشتراكاتها الكاملة ٩١ دولة.

٨ - ومن الناحية النقدية، بلغت قيمة الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٦٤٩ مليون دولار، منها ٣٨٢ مليون دولار للعام الحالي و ٢٦٧ مليون دولار للأعوام السابقة.

٩ - ويدين أكبر المساهمين بنسبة ٧٧ في المائة من إجمالي المتأخرات للميزانية العادية. ويدين إثنان من المساهمين الرئيسيين الآخرين، وعددهم ١٥ مساهما، بنسبة ٩ في المائة، في حين تستحق نسبة ١٤ في المائة من الإجمالي على جميع الدول الأعضاء الأخرى المدينة بمتأخرات.

١٠ - لكن بقاء الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وللمحكمتين الدوليتين وحفظ السلام عند مستوياتها المرتفعة يقوض الاستقرار المالي والسيولة المالية للمنظمة. وهذه المشكلة لا تسير إلى التحسن بل تزداد سوءا، في الوقت الذي تمس فيه الحاجة إلى المدفوعات المتأخرة.

رابعا - الحالة والتوقعات النقدية بالنسبة للميزانية العادية

الحالة والتوقعات النقدية لعام ١٩٩٧

١١ - في نهاية أيلول/سبتمبر، جرى تحصيل ما مجموعه ٩٧٢ مليون دولار من الأنصبة المقررة للميزانية العادية، تشمل مدفوعات للأنصبة المقررة للسنة الحالية ومدفوعات للأنصبة المقررة للسنوات الأسبق جرى دفعها في سياق السنة الحالية. ومن جملة المبلغ الكلي المتحصل، دفع كبار المساهمين وعددهم ١٥ دولة عضوا مبلغا قدره ٨٠٣ ملايين دولار، بينما دفع الأعضاء الآخرون جميعا مبلغ ١٦٩ مليون دولار.

١٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وصلت نسبة المبالغ المحصلة من الاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٧ إلى ٨٨ في المائة. وتقارن هذه النسبة بين الاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٧ والمبالغ المحصلة في سياق عام ١٩٩٧، بصرف النظر عما إذا كان هذا التحصيل يتعلق بالاشتراكات المقررة لعام ١٩٩٧ أو الاشتراكات المقررة للعام الأسبق. وكانت النسبة المقارنة في العام الأسبق هي ٨٧ في المائة، وكان العامان ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أفضل من العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اللذين لم تزد نسبة الاشتراكات المقررة المحصلة فيهما عن ٧٠ و ٧٢ في المائة، على التوالي.

١٣ - وبالنسبة للفترة المتبقية من عام ١٩٩٧، يقدر أن تصل جملة المتحصلات النقدية فيها إلى ١,١٥ بليون دولار تقريبا مقارنة بمبلغ ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦ و ١,١ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ويقل هذا التقدير عن التوقعات السابقة للمتحصلات النقدية لعام ١٩٩٧ ومقداره ١,٢ بليون دولار بمبلغ ٥٠ مليون دولار. ويصور العجز الحاصل في هذه التقديرات آخر المعلومات المقدمة من المساهم الرئيسي، بالمقارنة بالاشتراكات الإجمالية التي يتعين عليه دفعها في عام ١٩٩٧. وقد طلبت معلومات مماثلة من مساهمين رئيسيين آخرين أكدوا عدم وجود أي تغيير في تقديراتهم السابقة.

١٤ - وفضلا عن انخفاض حصيلة الاشتراكات عما كان متوقعا، زادت النفقات بمبلغ ٢٠ مليون دولار عن التقديرات السابقة. ومن ثم، انخفضت التوقعات الراهنة للأرصدة النقدية في نهاية عام ١٩٩٧ بمقدار ٧٠ مليون دولار وهو وضع أسوأ إذا قورن بالتوقعات المعلن عنها في وقت سابق من العام.

١٥ - وتذهب التوقعات الآن إلى أن عام ١٩٩٧ سينتهي بعجز قدره ٢٧٢ مليون دولار. وقد شهد مطلع عام ١٩٩٧ ومنتصفه ارتفاعا في الأرصدة النقدية أعقبه انخفاض في مستواها، وقد عكس هذا الوضع قيام عدد من الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها المقررة في الميزانيات العادية بدون تأخير في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وتحصيل مبالغ مهمة من عدد آخر من الدول الأعضاء في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. إلا أنه بعد حزيران/يونيه، بدأ انخفاض في الرصيد النقدي يحدث شهرا بعد شهر حتى انتهى إلى حالة التوقع السلبي بالنسبة لنهاية العام.

١٦ - وبوجود عجز مسقط في عام ١٩٩٧، أضيف عام آخر إلى نمط أعوام العجز النقدي في حساب الميزانية العادية. فحتى عام ١٩٩٤ ساد بالنسبة لعجز النقدية نمط يتمثل في حدوث عجز سلبي متواضع وقصير الأجل، يقع كل عام، حوالي ٣٠ أيلول/سبتمبر، تعقبه عمليات تحصيل في تشرين الأول/أكتوبر تمحو هذا الرصيد السلبي. وشهدت الأعوام حتى عام ١٩٩٤ أيضا رصيدا نقديا موجبا في نهاية السنة، غير أن هذا النمط تغير في عام ١٩٩٥.

١٧ - فابتداء من عام ١٩٩٥ تضخم حجم الأرصدة النقدية السالبة وزاد عدد شهور العجز بالنسبة للميزانية العادية. وابتداءا من ١٩٩٤، بدأت نهايات السنتين تشهد حالات عجز كبير، بمبالغ قصوى تتكرر بمقادير متزايدة، وأصبحت القاعدة هي وجود فترات عجز تستمر لأربعة أشهر أو لمدد تطول عن ذلك.

التوقعات لعام ١٩٩٨

١٨ - من الخصائص الأصيلة في عملية التنبؤ أنها تخضع لعدد كبير من المتغيرات التي تتزايد صعوبة تقديرها كلما طالت فترة التنبؤ. ورغم ذلك، بُذلت محاولة للتنبؤ بنقدية الميزانية العادية لعام ١٩٩٨، جرى فيها التركيز، في المقام الأول، على أنماط واضحة للمساهمات اتضحت من خبرة السنوات السابقة.

١٩ - ففي الحالات التي كانت تشير فيهـا الدول الأعضاء إلى إمكانية دفع مبالغ كبيرة من المتأخرات، لم تكن تدرَج التقديرات المتعلقة بتلك المبالغ إذا كان دفعها مرهونا باتخاذ إجراء تشريعي. وقد سُئل عدد من الدول الأعضاء عن إمكانية دفع مبالغ من المتأخرات، ولكن دولة عضو واحدة فقط هي التي أفادت بأنه يُتوقع صدور تشريع سيؤدي إلى دفع مبلغ كبير من متأخراتها. بيد أن المبلغ المتوقع لم يكن يُدرج في التوقعات لعام ١٩٩٨ إذا كان التشريع المتصل به قيد الصدور، وعلى هذا فإن التوقعات بالنسبة للموقف النقدي للميزانية العادية في عام ١٩٩٨ لا ينطوي على تغيير حقيقي عن الموقف النقدي لعام ١٩٩٧. ويُتوقع أن يكون هناك رصيد نقدي سالب في نهاية العام قدره ٢٦١ مليون دولار وأن يستمر الموقف السالب لمدة خمسة أشهر في عام ١٩٩٨.

خامسا - الحالة النقدية لحفظ السلام والتوقعات الخاصة بها

الحالة النقدية لعام ١٩٩٧ والتوقعات الخاصة بها

٢٠ - في بداية عام ١٩٩٧، بلغ مجموع النقدية الإجمالية لعمليات حفظ السلام ما مقداره ٨٧٤ مليون دولار، في حين كان إجمالي نقدية عمليات حفظ السلام القابلة للاستعمال يبلغ في نهاية أيلول/سبتمبر ٧٤٥ مليون دولار.

٢١ - ووفق ما سبق التنبؤ به لعام ١٩٩٧، فقد كانت المصروفات تفوق الإيرادات في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس. ويُتوقع أن يحدث نفس الشيء أيضا في الشهرين الأخيرين من العام. وتشير الإسقاطات إلى زيادة مجموع المصروفات عن الإيرادات بما مقداره ٢٠٤ ملايين دولار. ويعكس هذا المبلغ نفقات جرى تكبدها في مرحلة التصفية لعدة بعثات لحفظ السلام ولم تقابَل بتحصيل الأنصبة المقررة الخاصة بها. ويعكس أيضا قيد بعض الأرصدة الدائنة المتراكمة لحساب بعض الدول فيما يتعلق بالأرصدة غير المرتبط بها لبعثات حفظ السلام، وكانت الجمعية العامة قد أرجأت في وقت سابق تخصيص تلك الأرصدة الدائنة. وبالنظر إلى ذلك، يُتوقع الآن انخفاض نقدية حفظ السلام في نهاية العام إلى ٦٧٠ مليون دولار.

سداد النفقات للبلدان المساهمة بقوات ومعدات

٢٢ - وصل مستوى نقدية حفظ السلام خلال عام ١٩٩٧ إلى أقصاه في نيسان/أبريل، حيث بلغت الأرصدة النقدية ٩٩٩ مليون دولار. وحتى ذلك الحين، لم يكن قد جرى سداد أية مبالغ كبيرة للبلدان المساهمة بقوات أو معدات. ويعتزم الأمين العام أن يدفع للدول الأعضاء في عام ١٩٩٧ ما يساوي تقريبا مقدار الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة في هذا العام في مقابل المساهمة بقوات ومعدات. كما يعتزم تخفيض إجمالي المبالغ المتأخرة على المنظمة من المدفوعات المستحقة لقاء المساهمة بقوات ومعدات، وذلك عندما تدفع الدول الأعضاء مبالغ كبيرة مما عليها من متأخرات الأنصبة المقررة. وعندما دفع الاتحاد الروسي، في عام ١٩٩٦، ما يربو على ٢٠٠ مليون دولار من متأخراته، استُخدم هذا المبلغ في نهاية ذلك العام في دفع جزء من إجمالي المبالغ المستحقة للدول الأعضاء لقاء المساهمة بقوات ومعدات.

٢٣ - وقد دُفعت فعلا للبلدان المساهمة بقوات ومعدات على مدى الأشهر العديدة الأخيرة مبالغ يصل مجموعها إلى ١٥٥ مليون دولار. ويُتوقع أن يُدفع لها في الأسابيع القليلة المقبلة مبلغ إضافي قدره ٦٥ مليون دولار. ومن المتوخى أن يصل مجموع تلك المبالغ في أواخر العام إلى ٢٧٠ مليون دولار.

٢٤ - ونظرا إلى أنه لم تخطر أية دولة عضو الأمين العام باعتزامها دفع مبلغ كبير في عام ١٩٩٧ من متأخراتها المتعلقة بحفظ السلام، لم يدخل أي مبلغ من هذا القبيل في إطار التوقعات ولا يتوقع أن يسدد مبلغ ذو شأن في نهاية العام للبلدان المساهمة بقوات ومعدات. وفضلا عن ذلك، وكما يحدث بصفة دورية، فقد أعيد تقدير المبالغ المستحقة للدول الأعضاء لقاء المعدات المملوكة للوحدات. وأدى ذلك إلى زيادة تلك المبالغ بما مقداره ١٠٠ مليون دولار.

٢٥ - ونتيجة لهذين العاملين، ستصل المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ما مجموعه ٩٠٧ ملايين دولار، وهو مبلغ يزيد كثيرا عن المبلغ الذي كان مستحقا لها في نهاية عام ١٩٩٦ وهو ٨٣٨ مليون دولار.

التوقعات لعام ١٩٩٨

٢٦ - يعد التنبؤ فيما يتعلق بحفظ السلام أساسا أمرا بالغ الصعوبة نظرا لتغير مستويات الحصص المقررة، وعدم إمكانية التنبؤ بعدد المرات التي سيتم فيها تحديد هذه الحصص، والمواعيد غير المؤكدة لاستخدام الاعتمادات، وتغير الاحتياجات من القوات والمعدات. ونتيجة لذلك، لم تبذل محاولة للتنبؤ بالحالة النقدية لعمليات حفظ السلام لعام ١٩٩٨ مثلما حدث بالنسبة للتنبؤ في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فإن هناك عناصر معينة من التوقعات لعام ١٩٩٨ قد تبعث على الاهتمام، استنادا إلى الخبرة المكتسبة على مر السنوات في إسقاط مستوى النشاط، وأنماط المدفوعات والنفقات، والمدخلات المحدودة من الدول الأعضاء.

٢٧ - وفي هذا الصدد، أوضحت دولة عضو أنها يحتمل أن تدفع جانبا كبيرا مما عليها من متأخرات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ولكن هذه المدفوعات غير مؤكدة من حيث التوقيت، فضلا عن أنه يلزم إصدار تشريع بشأنها. ولذلك، فإن التنبؤ لعام ١٩٩٨ لا يتوقع مسبقا هذه المدفوعات.

٢٨ - ومن المتوقع لعام ١٩٩٨ أن يكون مستوى النشاط أقل نوعا ما مما كان عليه في عام ١٩٩٧، عند نحو بليون دولار. وعلى هذا المستوى من النشاط، من المتوقع أن تتراوح تكاليف الاحتياجات من القوات والمعدات بين ٢٢٠ مليون دولار و ٢٥٠ مليون دولار. ولذلك فإنه من المتوقع أن يتيح تحصيل الأنصبة المقررة تسديد مدفوعات إلى الدول الأعضاء في عام ١٩٩٨ في حدود نفس القيمة. وحيث أنه ليس من المتوقع دفع متأخرات من أي دولة عضو، فإنه لا يتوقع سداد أي مدفوعات إضافية كبيرة من الالتزامات المتراكمة المتعلقة بالقوات والمعدات بحلول نهاية عام ١٩٩٨.

سادسا - الأرصدة النقدية الإجمالية والاقتراض فيما بين الحسابات

٢٩ - في نهاية كل عام، على مدى العامين الماضيين، بلغت قيمة الأرصدة النقدية الإجمالية أقل مما كانت عليه في العام السابق. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، يتوقع أن يبلغ مجموع الميزانية العادية والمبالغ النقدية لعمليات حفظ السلام ٣٩٨ مليون دولار، في حين بلغ هذا المجموع في عام ١٩٩٥ ما مقداره ٧٢٨ مليون دولار. أما المبالغ بالنسبة لعام ١٩٩٧ فهي نحو نصف مبالغ عام ١٩٩٥، بما يظهر انخفاضا مطردا خلال عامين فقط.

٣٠ - ويظهر مدى التدهور بمقارنة أرقام نهاية عام ١٩٩٧ بأرقام نهاية عام ١٩٩٤. وبالنسبة للأرصدة النقدية الإجمالية ليس هناك اختلاف كبير، حيث كان الرقم ٣٩٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧ مقابل ٤٥٣

مليون دولار في عام ١٩٩٤؛ ولكن العجز النقدي في الميزانية العادية زاد بمعدل عشرة أمثال، من مبلغ سالب قدره ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى مبلغ سالب قدره ٢٧٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧، وما يقدر بمبلغ سالب قدره ٢٦١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المبالغ النقدية الخاصة بحفظ السلام التي احتجزت لتغطية العجز النقدي في الميزانية العادية.

سابعا - الخلاصة

٣١ - يعكس المركز المالي للمنظمة استمرار وجود متأخرات في تحصيل الأنصبة المقررة؛ واستمرار حالات العجز النقدي في الميزانية العادية؛ وحدوث عمليات اقتراض نقدية واسعة النطاق فيما بين حسابات عمليات حفظ السلام؛ وبلوغ مستويات الديون إزاء الدول الأعضاء حدا لايمكن معه تصفيتها.

٣٢ - وفي خلال السنوات القليلة الماضية، بلغت المنظمة نقطة لم تعد تتمتع فيها بأي مرونة مالية تذكر، فضلا عن انعدام السيولة بدرجة عالية. وتعتمد الأمم المتحدة اعتمادا كبيرا على مستوى أنشطة حفظ السلام وعلى ما يتحلى به مقدمو القوات والمعدات من الصبر والتحمل إزاءها.

٣٣ - ولا يزال تحصيل المتأخرات يشكل العامل الرئيسي في استعادة الاستقرار المالي للمنظمة.

- - - - -